

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وعنه فيمن وطء أمة امرأته إن أكرهها عتقت وغرم مثلها وإلا ملكها .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله وليس ببعيد من الأصول .

وهذه الرواية ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قوله ولا يزداد في التعزير على عشر جلدات في غير هذا الموضع .

هذا إحدى الروايات نقله بن منصور .

قال بن منجا في شرحه هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الفروع إلا في وطء الجارية المشتركة على ما يأتي .

قال القاضي في كتاب الروايتين المذهب عندي أنه لا يزداد على عشر جلدات إلا في وطء

الجارية المشتركة وجارية زوجته إذا أحلتها له انتهى .

قال الشارح وهو حسن .

وعنه لا يزداد على تسع جلدات .

نقلها أبو الخطاب ومن بعده .

قال الزركشي ولا يظهر لي وجهها .

وذكر بن الصيرفي في عقوبة أصحاب الجرائم أن من صلى في الأوقات المنهي عنها ضرب ثلاث

ضربات منقول عن الصحابة رضي الله عنهم .

وذكر بن بطة في كتاب الحمام أن عقوبة من دخلها بغير مئزر يجلد خمس عشرة جلدة انتهى .

وعنه ما كان سببه الوطء كوطء جاريتة المشتركة والمزوجة ونحوه ضرب مائة ويسقط عنه

النفى .

وهي الرواية التي ذكرها المصنف هنا